

البنك العربي
ARAB BANK



للأخص في

* بلده عمان *

* السيد عمر *

* نخبة الى دائرة لرقابة على السداد *

عمان في: 2016/5/26

الرقم: 121/13/دأس/176

هيئة الأوراق المالية الناشرة الإخبارية / المليون
٢٦ أيار ٢٠١٦
رقم الحساب 6792
الجهة المحسنة 12 الإفصاح

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمان - الأردن

تحية واحتراماً،

عملاً بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق .

نرفق لكم طيه البيان الصادر عن البنك العربي حول آخر التطورات التي تمت على دعاوى المدعين الأمريكيان المقامة ضده في نيويورك والتي هي موضوع التسوية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسم الإمام
أمين سر مجلس الإدارة



في إطار الاجراءات التنفيذية لاتفاق التسوية
البنك العربي يباشر اجراءاته امام محكمة الاستئناف في نيويورك بقضية لندي

كما تم الاشارة في افصاح البنك العربي بتاريخ 2015/8/16 فإن البنك قد توصل الى اتفاق تسوية نهائي مع المدعين فيما يتعلق بالقضية المدنية المقامة ضده في نيويورك من قبل حوالي (600) مدعي يحملون الجنسيتين الامريكية والاسرائيلية المعروفة بقضية لندي. حيث جاء اتفاق التسوية هذا دون الاقرار بأي مسؤولية تجاه المدعين، ووفق شروط مقبولة، وبما يحافظ على مصالح البنك.

ان اتفاق التسوية هذا جاء ليعزز وضع البنك من خلال معالجة الاحتمالات والنتائج المرتبطة بهذه القضية المقامة منذ اثني عشر عاماً، حيث وضع حدوداً مالية للالتزامات البنك تجاه جميع المدعين حسب نتائج الاستئناف بدفع مبالغ محددة متفق عليها، ويقع هذا الاتفاق ضمن تحوط البنك، اذ توجد لديه مخصصات كافية لتغطية الاحتمالات المتوقعة بموجب هذا الاتفاق.

وقد تضمن اتفاق التسوية مع المدعين، ولغابات مباشرة الاستئناف، وضع آلية شكلية لتقدير مبلغ التعويضات لعدد من المدعين كانت قد اختارهم المحكمة لتقدير التعويضات لهم، دون الخوض في محاكمة فعلية لتحديد ما يدون دفع أي مبلغ أو وضع أي ضمانات لدى المحكمة. حيث يتيح هذا الاجراء للبنك الحصول على تصديق المحكمة لهذا التقدير ليتم اصدار قرار قابل للاستئناف مباشرة، وهو الامر الذي تم بتاريخ 2016 /5/24، حيث سيقوم البنك بناءً عليه بالتوجه لمحكمة الاستئناف المتكونة من هيئة قضاة وليس قاضي واحد ودون وجود هيئة محلفين.

ان المباشرة بإجراء الاستئناف يأتي ضمن ترتيبات التسوية النهائية من أجل الطعن بالقرار الصادر عن هيئة المحلفين بالمسؤولية المدنية وفسخه واعتباره لاغياً وذلك لإغلاق ملف هذه القضية بشكل كامل، وإن البنك العربي ومحاميه واثقون ومرتاحون من نتيجة الاستئناف وذلك استناداً الى السوابق القضائية الصادرة عن محكمة الاستئناف في قضايا مماثلة.